التصويت (تصوير : صالح محمد)

بيني وبينك

4 آلاف شخص خلال العام الحالي

■ الدمخي: الجهاز المركزي أبلغنا أن 90% من ملفات الـ 32 ألف من حملة 1965مستحق للجنسية

■ عبدالله فهاد: شكراً للجنة الداخلية والدفاع ولكل من انتصر للبدون ويجب تجنيس من شارك بالحروب العربية

■ عبدالصمد: نريد أن ينفذ قانون التجنيس بعدالة وبعيداً عن الترضيات ونظام الكوتة مع النواب

■ الحويلة: تعاون وتوافق حكومي نيابي إيجابي على قانون التجنيس ونتمنى أن يستمر التعاون

عاشور خلال مداخلته

■ دميثير: 34 ألف بدون مستحق للجنسية في ذمة الدولة ووزير الداخلية صاحب الضمير العطوف

■ الحجرف: من سحبت جناسيهم يجب أن لا يشملهم قانون التجنيس وتعاد جناسيهم من خلال اللجنة المشكلة

■ السبيعي: مطلوب الحد الأعلى لتجنيس البدون وليصل إلى 4 الاف وخاصة أن هناك 34 ألف مستحق

صورا من داخل عنابر السجن المركزي في الكويت تبين مدي انتهاك حقوق الانسان ،ويعرض صور لمعاناة البدون ويؤكد ان البدون يعيشون في الكويت منذ اكثر من ٥٠ سنة مطالبا بضرورة حل قضيتهم ..ويقول :البدون يعيشون في خرابات واوضاع منازلهم لا تليق بكرامة الانسان والانسانية .

سعدون حماد :نطلب راي الحكومة في التعديل المقترح علي حذف كلمة موافقة مجلس الامة علي تعيين رئيس ونائب رئيس الديوان الوطني لحقوق الانسان .

شعيب المويزري :لايعتقد احد ان الكويت اقدمت علي انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان من فراغ وانما بعد توصيات من اللجنة التنفيذية بجنيف اثناء استعراض حقوق الانسان في عدد من الدول وكون الكويت ملتزمة باتفاقيات الامم المتحدة.. الامم المتحدة رصدت انتهاكات لحقوق الانسان في الكويت ويجب ان يكون الديوان الوطني لحقوق الانسان بعيدا عن يد الحكومة فلا يعقل ان تكون هي الخصم والحكم في نفس الوقت .

يوسف الفضالة :يجب ان يكون ديوان حقوق الانسان مستقلا وتابعا لمجلس الامة ولكن سنكون امام شبه دستورية للطعن عليها امام المحكمة الدستورية العليا.. الاولي ابداء الراي الدستوري في المادة ١٥١ من خلال المحكمة الدستورية حتي نتفق ان كام بالامكان ان يكون الديوان الوطني لحقوق الانسان مستقل ام لا .

محمد الدلال :التعديل المقدم علي قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان سيعطي رسالة خاطئة الي المجتمع الدولي بان حكومة الكويت تريد ان تسيطر علي الديوان وان الكويت غير جادة في الحفاظ علي حقوق الانسان ..للاسف راي الحكومة في انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان حتي الان «خاموش» ويجب ان تكون الاسماء التي ستتولي ادارة الديوان لها علاقة بحقوق الانسان في الاصل.

عبد الكريم الكندري :حالة حقوق الانسان في الكويت معروفة للجميع وخير دليل ما رواه وتحدث عنه الدكتور جمعان الحربش ونتق تماما في كل ما تفضل فيه فهو رجل امضي ٨٥ يوما داخل السجن المركزي وراي الماسي في هذا السجن.. الدول التي تتغني بحقوق الانسان هي الاكثر انتهاكا لهذه الحقوق وحقوق الانسان في الكويت يجب ان تكون بقرار للحفاظ عليها لا ان تطرح في اللجان البرلمانية والاجتماعات العامة .

عبد الكريم الكندري :للاسف الشديد يوجد في هذه القاعة نواب يقترحون اسماء علي الحكومة لتعيينهم في الديوان الوطني لحقوق الانسان وهم ابعد ما يكونون عن هذه الحقوق .

واقولهالكم من الان الحكومة ستعتمد في التعيينات اسلوب الترضيات والمحاصصة .

خالد الشطي :الديوان الوطني لحقوق الانسان مطلب وطني من الطراز الاول وانشاؤه ضرورة ملحة فحقوق الانسان اقرته جميع الديانات السماوية وهو تاج الاوطان ، ويجب ان يتولي هذا الديوان شخصة حقوقية معروفة دوليا .

عبد الكريم الكندري :انا شخصيا لا اثق بالحكومة وسبق وان طرحت الثقة فيها ٤ مرات لذلك ادعوا الي ان يكون اختيار القائمين علي الديوان الوطني لحقوق الانسان عن طريق الانتخابات لان القول بتعيينهم ليس من المصلحة وقد يحول الديوان الي مجرد «تفريغ» للمناصب لا اكثر .

اسامة الشاهين :يجب سحب تقرير قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان واعادته الي اللجنة المختصة لاضافة جميع الاراء بما فيها راي الحكومة اما مسالة التعديل علي القانون الام امر مرفوض ..سحب تقرير انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان سيعزز شعبية الحكم.

عسكر العنزي :يجب علي الكويت ان تلتفت للبدون بدلا من ان تتبرع لسوريا والعراق فقد اقر منذ ٢٣ سنة مشروع بيوت منخفضة التكاليف بديلا عن البيوت الشعبية اين هو .. سكان البيوت الشعبية المتهالكة يعانون الامراض والاوبئة .

المجلس يرفض سحب التقرير الخاص بانشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان بعد ان تقدم عدد من النواب بالطلب

الحضور ٤١ الموافقة ١٦ .

المجلس يوافق علي تعديل المادة ٤ من قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان ،وتنص علي ان يكون تعيين رئيس الديوان ونائبه من قبل مجلس الوزراء دون اشتراط موافقة مجلس الامة.

المجلس يوافق علي قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان من حيث المبدأ .

المجلس يوافق علي المداولة الاولي لقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان .

موافقة ٣٠ غير موافقة ١٦ .

احمد الفضل يطلب الحديث.

المرداس بصفته رئيس الجلسة ل احمد الفضل :استريح.

الفضل ما ابي استريح .

المرداس عيل اطلع بره .

الفضل روح زين .

خلاف نيابي نيابي حول التصويت علي المداولة الثانية لقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان اليوم او تاجيلها .

حمدان العازمي: يجب أن تسمع الرأي الحكومي قبل المداولة الثانية .

محمد هايف: الحكومة ماعندها رأي.

محمد الدلال: نتيجة متقاربة على قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان لذلك أطلب تأجيل المداولة الثانية.

المجلس يحسم الخلاف ويرفض التصويت علي المداولة الثانية ويؤجلها الي الجلسة المقبلة .

المجلس ينتقل الي مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع حول عدد من يجب تجنيسه.

عمر الطبطبائي :الاخ الرئيس تقدمت بطلب لاستعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقديم تقاريرها المتعلقة ب٤ قوانين تمس الحريات .

ويخاطب النواب :من يريد الحريات ويبحث عنها يوافق علي الطلب .

رئيس لجنة الداخلية والدفاع عسكر العنزي: نحتاج كل سنة الى تجديد القانون الذي مضى عليه سنة ويجب أن يعدل من 2017 إلى 2018 وقانون التجنيس يقضي بتجنيس مالا يقل عن 2000 ولا يزيد عن 4 الاف شخص...وزير الداخلية تعهد بتجنيس حملة إحصاء 1965 وأصحاب الخدمات الجليلة ونشكره على ذلك ونتطلع لانفراجة قضية البدون.

الحربش يطلب الإنتقال للتصويت بما أن هناك توافقا حكوميا.

مبارك الحجرف: يجب أن ننجز قانون التجنيس لتفرح الناس بعد التوافق الحكومي.

رياض العدساني: على الحكومة تجنيس من يستحق من دون قانون أو تحديد العدد..على الحكومة حصر المستحقين للجنسية ونرفض أن يكون القانون للترضيات.

صالح عاشور: ماذهبت إليه

الفضالة يلقي كلمته

بحري

قراءة سابرة